الأمين العـام

خطاب موجه إلى المؤتمر الاستعراضي للأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

أصحاب السعادة
المندوبون الموقرون،
السيدات والسادة،

تعهدت الدول الأطراف في الأمم المتحدة قبل خمسة أعوام بأن تتصدى على وجه الاستعجال للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بمثابة توافق بارز للآراء ضد الاتجار بالأسلحة الصغيرة، وأتاح لنا خطة أولية لكبح تدفقها.

واليوم، نجتمع من أجل الاحتفال بذكرى ذلك المعلم واستعراض التقدم الذي أحرزناه في تحقيق تلك التعهدات.

والمشكلة ما زالت خطيرة. ففي عالم يعجّ بالأسلحة الصغيرة، يُعتقد أن ربع التجارة العالمية لتلك الأسلحة، التي تقدر قيمتها السنوية بمبلغ ٤ بليون دولار، يتم بصورة غير مشروعة. فمن السهل شراء الأسلحة الصغيرة، ومن السهل استخدامها ونقلها وإخفاؤها. ويساهم انتشارها المستمر في تأجيج الصراعات وتفاقم تدفقات اللاجئين وتقويض سيادة القانون وتشجيع ثقافة العنف والإفلات من العقاب.

والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة هي السبب في موت غالبية الأشخاص الذين يهلكون مباشرة نتيجة للصراعات في العالم – عشرات الآلاف من الأرواح المزهقة كل عام – ومئات الوفيات اليومية المتصلة بالجرائم.

وقد تكون هذه الأسلحة صغيرة الحجم، لكنها تسبب دمارا شاملا.

ويسرّني أن أعلن عن تحقيق تقدم ملموس منذ اعتماد برنامج العمل.

فقد قدم نحو ١٤٠ بلدا تقارير عن تنفيذ البرنامج. وتوجد في الغالبية العظمى من هذه البلدان قوانين تقيد تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، كما قام عدد منها يتجاوز النصف بإنشاء هيئات تنسيق وطنية لمراقبة انتشارها.

إضافة إلى ذلك، يقوم ثلث الدول كافة ببذل جهود لجمع الأسلحة من حائزيها غير المرخص لهم قانونا بحملها. وتعمل الأغلبية على تنفيذ معايير وإجراءات لتأمين مخزونات الأسلحة وإدارتها.

ويتزايد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود الوطنية. وأنا أرحب خاصة ببدء نفاذ بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبروتوكول نيروبي، والقيام مؤخرا بتحويل الوقف الاختياري الذي تطبقه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى صك ملزم قانونا.

وثمة تطورات أخرى جديرة بالذكر كذلك. فبروتوكول الأسلحة النارية أصبح الآن ساريا. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الصك الدولي للتعقب من أجل تحديد الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وتعقبها. وأصبح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءا من كافة برامج الأمم المتحدة لحفظ السلام وما بعد انتهاء الصراع.

وأحرزنا تقدما فيما يتعلق بالسمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. ومن المقرر أن يقوم فريق من الخبراء الحكوميين بدراسة هذه المشكلة في وقت لاحق هذا العام. وآمل أن يتمكن من تقديم توصيات عملية بشأن السبل المتاحة للدول من أجل التصدي بفعالية لهذا النشاط المشين.

من الواضح أن الكثير قد تحقق، وأن الكثير قيد الإنجاز. لكن لا تزال أمامنا تحديات كبرى.

فهناك حاجة ملحة لأن تقوم الدول الأعضاء باعتماد أو تحديث تشريعات من أجل استيفاء المعايير المحددة في برنامج العمل. كما تحتاج البلدان إلى تحسين إدارة مخزوناتها وإجراءاتها الأمنية بهدف الحد من سرقة الأسلحة. ويجب أن نتوصل إلى اتفاق بشأن نهج واقعي وفعال فيما يتعلق بشهادة المستعمل النهائي. فبدون هذه الشهادة، لن تكتمل جهودنا لتنظيم التجارة والسمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي نفس الوقت، ما زالت خمس وخمسون دولة لم تقدم بعد تقاريرها بشأن برنامج العمل. وبعض التقارير المقدمة تتضمن بيانات غير كافية لتقييم التقدم، بينما تفتقر العديد من هيئات التنسيق الوطنية إلى القدرات أو الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها. أما جهود جمع

الأسلحة، فإنها لم توفّق في القضاء سوى على جزء من الأسلحة غير المشروعة المتوافرة في مناطق الصراع وفي شوارع المدن. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وزيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة من أجل تغطية الاحتياجات التي لم تعالج بعد.

ولا مفر للدول من أخذ زمام المبادرة في معالجة هذه المشاكل المعقدة واتخاذ موقف صارم إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويضطلع المجتمع المدني بدور هام كذلك. فمن خلال حملات التوعية وأنشطة الدعوة والمبادرات المجتمعية والبحوث والخبرة التقنية، قدمت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إسهاما كبيرا في جهودنا الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل. وبالتالي، يسرني أن أرى هذا العدد الكبير من منظمات المجتمع المدني حاضرا اليوم. وأنا أدعوهم إلى مشاطرة آرائهم وشواغلهم وخبراتهم؛ وأظن أنهم سيفعلون ذلك بنشاط!

واسمحوا لي أن أشير أيضا إلى أن هذا المؤتمر الاستعراضي لا يتفاوض بشأن فرض ''حظر عالمي على الأسلحة''، كما أننا لا نريد حرمان المواطنين الذين يمتثلون للقوانين من حقوقهم في حمل أسلحة وفقا لقوانينهم الوطنية.

فنحن نصب طاقتنا وتركيزنا وغضبنا ضد الأسلحة غير المشروعة، لا تلك المشروعة. وتتمثل أولوياتنا في تحقيق الإنفاذ الفعال وتحسين الضوابط والأنظمة وتعزيز أمن المخزونات وجمع الأسلحة وتدميرها. وتظل الجهات التي نستهدفها متمثلة في سماسرة السلاح الذين لا ضمير لهم والمسؤولين الحكوميين الفاسدين، وعصابات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمجرمين وغيرهم ممن يجلبون الموت والفوضى إلى مجتمعاتنا ويدمرون حياة الكثيرين ويحطمون في دقائق ثمار سنوات من الجهد . ومن أجل وقف المسيرة المدمرة للصراع المسلح والجريمة، يجب علينا وقف هؤلاء المورّدين للموت.

إنه هدف طموح لكن تحقيقه ممكن. وقد أتاح لنا برنامج العمل الإطار اللازم. والآن، أصبح الأمر بيدنا جميعا، دولا ومنظمات دولية وإقليمية ومشاركين من المجتمع المدني، لكي نحقق الأهداف المتوخاة منه.

ومن هذا المنطلق، أتمنى لكم جميعا كل النجاح في هذا المؤتمر الاستعراضي.